

إشكاليات تكوين الاساتذة الجامعيين في اللغة الانجليزية

Problems of training university professors in the English language

أ.د. عادل غزالي

قسم علم الاجتماع جامعة محمد ملين دباغين سطيف2

adel_socio@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2025/06/01

تاريخ الاستلام: 2025/05/04

الملخص:

اثار التحول في التدريس الى اللغة الانجليزية بالجامعة الجزائرية جملة من الاشكاليات منها ما يرتبط بالتحول لهذه اللغة على حساب اللغة العربية وحتى استخدام اللغة الفرنسية التي عادة ما كانت تنعت بانها اللغة الاجنبية الاولى في الجزائر، فهناك اشكاليات عامة ترتبط بترتيب اللغات في المجتمع الجزائري حاليا، ومنها ما يرتبط بالإشكاليات التي ترتبط بمنظومة تكوين الاساتذة في اللغة الانجليزية التي صاحبت هذا التحول وهي تخطو خطواتها الاولى على امل ان تحقق اهداف هذا التحول والتي يمكن من خلالها رسم افاق جديدة لاستخدام اللغة الانجليزية في منظومة التعليم العالي وتحسين مرئية الجامعة ترقيّة البحث العلمي .

الكلمات المفتاحية: الاشكاليات اللغوية-الجامعة –التكوين_ اشكاليات التكوين-مستقبل التكوين.

Abstract:

The shift in teaching to English at Algerian universities has raised a number of problems, some of which are related to the shift to this language at the expense of Arabic and even the use of French, which was usually described as the first foreign language in Algeria. There are general problems related to the arrangement of languages in Algerian society today, and some of which are related to the problems related to the system of training teachers in the English language that accompanied this shift and is taking its first steps in the hope of achieving the goals of this shift, through which new horizons can be drawn for the use of the English language in the higher education system and improving the visibility of the university and promoting scientific research.

Keywords: Linguistic problems; the university; Formation; Formation problems; the future of formation.

مقدمة:

لا يتوقف المختصين في مجال علم الاجتماع عند تقديم تعريف للغة بل يتعدى ذلك للبحث عن علاقتها بظواهر اخرى تحدث في المجتمع على غرار الظواهر السياسية وحتى الاقتصادية، وحتى باعتبارها لغة للاستعمار وفرض السيطرة والهيمنة كما حدث في عديد الدول، هذا اضافة لدراسة قضايا اخرى ذات اتصال بالموضوع على غرار الانتقال اللغوي والتحول اللغوي وغيرها من القضايا التي لها ارتباط بظواهر اخرى تمارس تأثيرها على المجتمع.

وعلى ذلك فاللغة بهذا المعطى هي اكبر من ان تكون عبارة عن رموز او اعتبارها وسيلة اتصال فحسب، بل ان اللغة مشبعة الى حد كبير بمفهوم التفاعل الاجتماعي، فاللغة تكتسي خاصية التساند بينها وبين ظواهر اجتماعية اخرى تسهم في تشكيل الواقع الاجتماعي، كما ان اللغة ايضا يمكن النظر اليها باعتبارها عملية اجتماعية لها وظيفتها داخل المجتمع فهي تتدخل في عملية التنشئة الاجتماعية التي عن طريقها يتلقى الفرد المبادئ الاولى للتربية، كما انها تسهم في عملية التربية والاتصال داخل المجتمع، ناهيك عن عملية التغيير داخل المجتمع وحتى التكامل.

من بين القضايا التي تطفو سطح البحث حول اللغة وهو ما تسعى الدراسة للوقوف عليه في أحد جوانبها هو مسألة الانتشار اللغوي التي تسيطر من خلالها لغة دخيلة على مجتمع اخر حيث تتدخل في ذلك جوانب متعددة يتصدرها التعرض للاستعمار ومحاولة قهر لغات الدول المهزومة وفرض لغة الاستعمار-الامر الذي حاولت فرنسا ان تمارس في الجزائر خلال أكثر من قرن من الاستعمار-فقد حاول الاستعمار البريطاني او الفرنسي فرض لغته في كل الدول التي خضعت تحت احتلاله او حتى وصايته. حيث اصبحت هذه اللغات الجديدة متغلغلة حتى في النسيج الطبقي والمهني والثقافي للدول التي مسها الاستعمار بل والاكثر من ذلك ان بعض الدول التي استعمرت تعرضت لغتها للإضعاف

امام لغة المستعمر للدرجة الت لم تقور فيها اللغة الام على استرداد مكانتها وقوتها امام لغة المستعمر. في الوقت الذي يحتدم فيه الصراع في بعض المجتمعات بين اللغة الام ولغة الاستعمار في انتظار ان تميل كفة طرف على الاخر كما يحدث في مجتمعات اخرى.

في الحالة الجزائرية نشهد اليوم تحولا نحو اعتماد اللغة الانجليزية كلغة ثانية بعد اللغة العربية التي تعتبر اللغة الرسمية للدولة وتوثق ذلك في دستورها بينما تعتبر سابقا اللغة الفرنسية كلغة ثانية مورثة عن الاستعمار الفرنسي الذي حاول تكريسها وفرضها على المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار الطويلة التي تعرضت لها البلاد وقد تجسد ذلك عبر الخطاب الرسمي للسلطات العليا للبلاد بضرورة التوجه نحو اللغة الانجليزية خصوصا في مجال التعليم مما اثار بذلك جدلا كبيرا بين الفاعلين بين مؤيد ومعارض لهذا المسعى، خصوصا في مجال التعليم العالي الذي كان القطاع الاكثر سرعة في الاستجابة لهذا التحول عبر تعميم عملية تكوين الاساتذة في اللغة الانجليزية وعبر التوجه نحو التدريس بهذه اللغة تحت مبرر الانتقال بالجامعة نحو العالمية .

عبر هذا التحول تسعى الدراسة الراهنة لمحاولة فهم التداخل بين اللغة وبعض الظواهر الاجتماعية الاخرى على الاقل في الحالة الجزائرية، وكذا تقييم تجربة الجامعة الجزائرية في تكوين اساتذتها لأجل مواكبة هذا التحول اليوم. ومنه فالإشكال الذي يطرح في هذا الصدد يتلخص فيما هي اهم الاشكاليات التي تطرح بخصوص اللغة في الجزائر عبر مجموعة من الظواهر التي تتداخل معها؟ وكيف يمكن تقييم التحول نحو اللغة الانجليزية في الجامعة الجزائرية باعتبارها لغة مهمة في التعليم؟ وهل المشكلة تتعلق باللغة الفرنسية التي لم تمكن من الوصول الى مستويات جودة تعليمية وبالتالي أصبح التخلي عليها ضرورة في الحالة الجزائرية؟

اولا: الاشكاليات التي تطرحها اللغة في الجزائر

هناك كم من الاشكاليات التي تطرحها اللغة على الاقل في الحالة الجزائرية التي تبدو انها معقدة نوعا ما بالنظر اولا لطبيعة الاستعمار الفرنسي الاستيطاني الذي تعرضت لها لفترة زمنية طويلة والذي حاول طمس كل معالم ومقومات المجتمع الجزائري بما في ذلك اللغة العربية والتي لم يحقق فيها هذا الاستعمار هدفه هذا على غرار في حق في دول افريقية اخرى، ثم ان الحالة الجزائرية في الوقت الراهن على الاقل تحيلنا الى ضرورة معرفة ما اذا نحن امام ثنائية لغوية بعد اعتماد اللغة الإنجليزية ام ان الامر اصبح يرتبط بثلاثية وان اللغة الفرنسية لا يزال لها نفس الحضور في المجتمع الجزائري، ام ان الامر يرتبط بثنائية تعليمية مدرسية لان استخدام اللغة الإنجليزية يبدو لغاية اللحظة انه يرتبط بمنظومة التعليم بأطوارها المختلفة بما في ذلك التعليم العالي، الامر الذي يدفع بإبراز بعض الاشكاليات التي تثار مع كل تناول لموضوع اللغة في الجزائر.

أ- اشكالية صراع اللغة في الجزائر (الثنائية اللغوية): تشير في العادة التعددية اللغوية او الثنائية اللغوية الى اعتماد لغتين مختلفتين في ذات الوقت بين الافراد داخل المجتمع او لغتين داخل بيئة واحدة على استوى المجتمع. (سمية جلايحي: 2019. 124) ففي الحالة الجزائرية يعزى ذلك بالدرجة الاولى للعامل الاستعماري الذي طال امده حيث من ورائه الاستعمار الفرنسي فرض لغته على اصحاب الارض مستخدما بذلك كل ما اتيح من اساليب و ممارسات تمكنه من ذلك وهذا ينسجم مع طبيعته الاستيطانية التي اعتقد من خلالها الخلود في الجزائر وتحويلها الى مقاطعة فرنسية رغم الرفض الواسع لبقائه، الامر الذي جسده العديد من المقاومات وحرب التحرير التي رفضت كل اشكال التواجد، وعلى الرغم من ذلك فقد حاول الاستعمار تكريس بقاءه حتى بعد الاستقلال في 5 جويلية 1962 حينما حاول ترك لغته تتغلغل في جسد المجتمع الجزائري مكتسحة جل مؤسسات المجتمع رغم محاولات "التعريب" المتكررة والتي لم تحقق

اهدافها لسنوات طويلة مخلفة بذلك صراعا بين تيارين مختلفين المفرنسين والمعربين حيث ان هذا الصراع قد عطل مسيرة البلاد في كثير من القضايا وعلى رأسها اللغة. هذا الصراع الذي لم تسلم منه جل مؤسسات الدولة وعلى رأسها مؤسسات التربية والتعليم في الجزائر التي تكررت فيها محاولات الانفصال عن تدريس اللغة الفرنسية كلغة ثانية في الجزائر في محطات تاريخية متعددة لم يكتمل فيها النجاح الا شهر جوان من العام 2022 والذي دخل حيز التنفيذ خلال شهر سبتمبر من ذات السنة الامر الذي يفسر تغلغل هذا الصراع في المجتمع الجزائري.

ب- اللغة والصراع السياسي الجزائري الفرنسي: فعلى الرغم من الحرص الشديد الذي اولته ولا تزال كذلك الدولة الجزائرية توليه للغة العربية والامازيغية باعتبارهما موروثا ثقافيا هاما من مكونات المجتمع الجزائري والذي تجسد فعليا عبر صدور قوانين وتشريعات تحمي اللغة العربية وتعمم استعمالها في مؤسسات الدولة وفي جميع الوثائق الرسمية والتقارير وذلك بداية من العام 1991 عبر القانون 91-05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية 1411 الموافق لـ 16 يناير 1991، ناهيك عن اهم مادة في الدستور الجزائري (المادة 3) التي تثبت اللغة العربية كلغة رسمية للجمهورية الجزائرية، وكذلك الامر نفسه بالنسبة للأمازيغية الا انها لم تسد الباب امام تمدد اللغة الفرنسية وانتشارها في كم من المؤسسات الرسمية وهو ما يعبر عن خطاب مزدوج لعبت فيه الايديولوجيا عبر التيار المفرنس المتغلغل في دواليب الحكم والسلطة دورا كبيرا في تحييد اللغة العربية كلغة رسمية كما كان يراد لها .

لقد برز في الآونة الاخيرة سجال سياسي غير مسبوق بين الجزائر وفرنسا لتعود معه مسألة اللغة مجددا عبر تعالي اصوات احزاب سياسية خصوصا ذات الانتماء الاسلامي تمنع حتى من صدور الجريدة الرسمية للدولة الجزائرية باللغة الفرنسية مطالبين ذلك من البرلمان التحرك في هذا الاتجاه، ويبدو ان حدة الصراع زادت خصوصا مع انتقال وزارة

التعليم العالي ووزارة الدفاع الوطني الى استعمال اللغة الانجليزية كبديل للغة الفرنسية وهو الامر الذي اشارت اليه الجريدة الالكترونية "اوراس"، والملاحظ ان مسالة اللغة تحتدم كلما طفى على السطح تأزم في العلاقة بين الدولتين حيث تستخدم كوسيلة للضغط والتفاوض.

يمكن لتمدد اللغة الانجليزية في حالة تعميمها على قطاعات اخرى خارج التربية والتعليم العالي ان تزيج التيار المفرنس عن دواليب صنع القرار او ان تأدي الى انتفاضة لهذا التيار ضد هذا التمدد باعتبار انه يرهن مصالحه ويبعده عن الواجهة ولو بصورة مؤقتة. وقد ابدى هذا الاتجاه في سنوات التسعينات مقاومة كبيرة آنذاك حينما كانت الجزائر تستعد للتحول نحو اللغة الانجليزية ولكن قوة هذا التيار عطلت هذا التحول.

ج- اشكالية اللغة في الجزائريين الثنائية والتعددية: يقصد بثنائية اللغة للاستخدام المتبادل للغتين، اما تعددية اللغة فتشير لتبادل استخدام ثلاث لغات او اكثر.(شتا السيد علي:1997، 79) هذا الامر يثير العديد من الاشكاليات خاصة في الحالة الجزائرية التي اصبح فيها تداخل بين اربعة لغات فبالإضافة الى اللغة الام العربية واللغة الامازيغية التي تم دسرتها واللغة الفرنسية التي حاول الاستعمار الفرنسي تكريسها تطفو على السطح اللغة الانجليزية مما يجعل عديد التساؤلات تطرح ما اذا كان هذا التعدد يعني المجتمع برمته ومؤسساته ام اننا سنشهد تفاوتات بين القطاعات، ثم ان هذا التعدد الذي سيدخل قطاعات محددة دون شك ستكون هناك قدرة حقيقية لإستعبابه خصوصا وان القطاع الذي سيتحمل ذلك هو قطاع التربية والتعليم وتحديد التعليم الابتدائي الذي سيجد فيه التلميذ نفسه مجبرا لتقبل هذه التعددية والتفاعل معها . فاذا أمعنا النظر جيدا في واقع استخدام اللغات في الجزائر فسنجد بان الادارة ما زالت تعتمد على اللغة الفرنسية في كثير من الامور دون ان يكون للغة الانجليزية اي استخدام معها، في الوقت الذي اختار فيه التعليم العالي الاعتماد على اللغة الانجليزية كلغة للتعليم. قد يحيل هذا

الى التساؤل حول خريطة لغوية لها علاقة بإيديولوجيا او ايديولوجيات هي المحكمة في توجيه القطاعات نحو لغة معينة.

هذا الواقع الجديد يجعلنا متخوفين بخصوص ما إذا كانت هذه اللغات تعيش في صراع او في تكامل في الحالة الجزائرية وبان لا نكون في صراع على شاكلة الدول التي ليست احادية اللغة وبها تعدد حيث انها تعيش هذا الصراع بين اللغات المتعددة حيث تعمل كل لغة كل لغة فرض نفسها على الاخرى والتغلب عليها، كما حدث في عديد الدول الافريقية التي استسلمت للأمر الواقع حيث ازاحت اللغات الاخرى لغتها الامم لتصبح هي اللغة الرسمية الاولى. ففي مالي والنيجر وغيرهما تستولي اللغة الفرنسية كلغة استعمار على اللغة الام في هذه الدول.

د- اشكالية تصنيف التعدد اللغوي في الجزائر: لا يوجد وجه واحد للتعددية اللغوية فهي على اشكال متعددة ومتداخلة يصعب في احيان متعددة الفصل بينها وتحديد النوع المناسب الذي يوسم به مجتمع ما نظرا لفكرة الخصوصية التي تفصل بين المجتمعات ودرجة تبنيه للغة دون غيرها، هذا الامر يقود الى محاولة فهم نوع التعدد اللغوي الذي يتميز به المجتمع الجزائري حيث يحيل النقاش الى ضرورة معرفة هذه التعددية فهل هي تعددية لغوية ذات لغة وحيدة غالبية باعتبار التعدد اللغوي الذي تتميز به الجزائر ومع ذلك تسيطر فيه اللغة العربية على الاقل من ناحية تغليب كفتها عن طريق التشريعات والقوانين واعتبارها هي اللغة الاولى التي لا تعلو عليها اي لغة اخرى. ام ان هذه التعددية تنتمي الى نوع اخر وهو التعددية اللغوية ذات لغة واحدة اقلية تكون فيها اللغة الغالبة من وجهة النظر الاحصائية لغة مغلوبة من وجهة النظر السياسية والثقافية كما يعبر عليه واقع الحال في الجزائر حيث ان لغة السكان هي اللغة العربية في الوقت الذي تستخدم فيه مؤسسات الدولة اللغة الفرنسية، ام ان التعدد اللغوي في الجزائر يمكن ان نصنفه في خانة تعددية لغوية ذات لغات غالبية اقلية تكون فيها اللغات الغالبة احصائيا

لغات مغلوطة سياسيا وثقافيا لا يوجد لها تمثيل قوي في بنية الدولة فالأمازيغية التي تم دسترتها كلغة رسمية ومعها العربية تواجدهما ضعيف مقارنة باللغة الفرنسية وحاليا اللغة الانجليزية كلغة تسعى لان يكون لها تواجد في بنية الدولة، ام ان هذا التعدد اللغوي في الجزائر يمكن ان نصنفه في خانة اخرى وهي تعددية لغوية ذات لغات غالبية اقليمية يمكن من خلالها ان تتعايش مجموعة من اللغات داخل كيان واحد (لويس جان كالفي: 2008، 398). هذا الامر يحتاج الى فهم أعمق لبنية اللغات في المجتمع الجزائري حتى يتمكن من ضبط التعددية التي يمكن من خلالها تبني اي نوع لغوي يصلح لفهم واقع اللغة في المجتمع الجزائري.

هـ- اشكالية التخطيط اللغوي في الجزائر: من بين اهم الاشكاليات التي يجب ان تطرح بخصوص اللغة واللغات في الجزائر هي اشكالية التخطيط اللغوي وما اذا كان التحول نحو لغات اخرى قد مر عبر بوابه هذا التخطيط الذي يكتسي اهمية بالغة فلا يمكن القفز عليه والمرور بسرعة وبمجرد قرار سياسي الى لغة اخرى دون تهيئة الارضية المناسبة لذلك ودون معرفة الهدف بدقة. فالتخطيط اللغوي يشير حسب كريستال Crystal الى "محاولة منتظمة لحل مشكلة الاتصال في مجتمع ما عن طريق دراسة اللغات او اللهجات المختلفة التي يستعملها وعن طريق بسط تدريجي لسياسة واقعة تختص باختيار اللغات المختلفة واستعمالها." (محمد عفيف دمياطي: 2017، 109) ويمر التخطيط اللغوي عادة عبر السياسة اللغوية التي يجب ان تراعي مجموعة من الاعتبارات المتمثلة في:

1 جرد الحاجات وتحديد الاولويات.

2 تحديد الاهداف القريبة والمتوسطة والبعيدة.

3 تجنيد الوسائل لتحقيق الاهداف.

هذه العناصر تحتاج في العادة الى ردود واجابات منطقية تفسر ضرورة هذا الانتقال ويبدو ان لهذا الانتقال علاقة بطبيعة التحولات السياسية وهي الاقتصادية التي تمر بها البلاد في الآونة الاخيرة واهتمامها بخلق اقتصاد ومجتمع قائم على المعرفة، على الرغم من ان الواقع يثبت بان التاريخ لم يسجل لتنمية في دولة ما بلغة غير لغتها. (ايمن الطيب بن ناجي:2018:53)؟

يدفع هذا الامر الى استحضار مجموعة من التجارب التي تثبت ان المشكلة لا تكمن اساسا في احلال لغة محل اخرى اذ ان دولة مثل اليابان لا تمتلك تجارب قوية في الاعتماد على لغة غير لغتها ولا تخبر كثيرا في اللغات الاجنبية وهي بالتالي تعد من اكبر الدول في مجالات الاقتصاد والتكنولوجيا وغيرها، كما ان عديد الدول في شمال القارة الافريقية متشعبة باللغة والثقافة الفرنسية ولكنها لم تقدم شيئا يذكر لا في مجال الحضارة ولا الثقافة ولا حتى في مجالات اخرى والاكثر من ذلك فهي تستमित في الدفاع عن اللغة الفرنسية اكثر من لغتها وتقدمها كلغة رسمية على لغتها الام.

و- اشكالية اللغة والاقتصاد في الجزائر: على الرغم من ان الدراسات التي تربط بين اللغة والاقتصاد تكاد تكون قليلة الا انه يمكن ربطها ببعض المؤشرات المهمة في هذا الصدد، خصوصا وانه يمكن الربط بين ثلاثية اللغة، الاقتصاد والانتاج اذ ان اللغة التي تتفوق دائما على اللغات الاخرى هي لغة الدول المنتجة وذات الاقتصاد القوي الذي يغزو العالم بسلعه ولغته وهي واقع اللغة العربية التي تنتمي الى منطقة من العالم تتسم بضعف الانتاج الدولي الذي يدعم معه تسويق اللغة عدا انتاج بعض الدول البترولية التي لا تحتاج الى استخدام اللغة التي تعمم على نطاق واسع بين شعوب العالم.

كما تتضح العلاقة ايضا بين اللغة والاقتصاد في مجال التوظيف للموارد البشرية اذ تشير الدراسات الى ان امتلاك اللغة يزيد من حظوظ التوظيف ويزيد من دخل الافراد، حيث تشير بعض الادبيات الى احصائيات مهمة تدلل على هذه العلاقة حيث ان بريطانيا

في العام 1988 كان فيها متوسط دخل الفرد 12810 دولارا ساهم فيه استخدام سبع لغات، اما في الفلبين فكان متوسط دخلها الفردي 630 دولار في ذات السنة حيث كان الافراد يستخدمون فيها 164 لغة، وفي هولندا فبلغ متوسط دخل الفرد 14520 دولار حيث ينقسم سكانها الى خمس مجموعات لغوية، اما دخل الفرد في السودان فقد بلغ 480 دولار وبلغ عدد اللغات التي يتحدث بها سكان البلد 135 لغة كاملة، بينما بلغ متوسط الدخل فيها 440 دولار للفرد مستخدمة 659 لغة. (فلوريان كولماس:2000،13)

وهناك دراسات اخرى توثق ان هناك فرص أكبر للتوظيف للأفراد الذين يتقنون لغات متعددة الامر الذي تنجر عليه انعكاسات على الدخل وفرص الافراد في التشغيل ففي كندا يرتفع الاجر بحوالي 6 بالمائة لمن يتقن الفرنسية والانجليزية، وفي الاتحاد الاوروبي فاللغة الثانية خاصة الانجليزية ترفع دخل الفرد بين 5-15 بالمائة.

ثانيا: إشكاليات تكوين الاساتذة الجامعيين في اللغة الانجليزية:

يجب الاحاطة في البداية الى ان قرار الاعتماد على تدريس اللغة الانجليزية في التعليم الابتدائي في الجزائر قد تم اتخاذها اولا شهر جوان 2022 و اسدي الامر بتطبيقه في سبتمبر من نفس السنة، وهو الامر نفسه في التعليم العالي، وهو ما يجيز ان يطرح تساؤل بخصوصه حول كفاية مدة الانتقال بهذه السرعة الى اللغة الانجليزية، حتى لا يكون لهذا الانتقال اثر سلبي على غرار الانتقال من النظام الاشتراكي الى النظام الرأسمالي في الجزائر والذي ولد صدمة ثقافية في المجتمع الجزائري نتيجة عدم التخطيط وتهينة الارضية لهذا الانتقال. دون التأثير على مؤسسات المجتمع وحتى الافراد لان التغيير عادة ما يعتمد على استراتيجيات تضمن عدم الاخلال بالوضع العام. وعلى العموم فهناك العديد من النقاط التي يمكن ابرازها في هذا الصدد والتي تتعلق بتكوين الاساتذة الجامعيين المعنيين بهذا التحول بالدرجة الاولى.

أ- إشكالية احترام مبادئ التكوين: يقصد بالتكوين مجموعة من البرامج الرسمية التي تستخدمها المؤسسات لمساعدة الموظفين والعمال على كسب الفاعلية والكفاية في أعمالهم الحالية والمستقبلية عن طريق تنمية العادات الفكرية والعملية المناسبة والمهارات والمعارف والاتجاهات لما يناسب تحقيق اهداف المنشأة. (السعيد مبروك ابراهيم:2012،84)

فالتكوين ينبغي على مجموعة من المبادئ والقواعد التي لا يمكن القفز عليها وتجاوزها حيث انه يرتبط بداية بعامل الاحساس بالمسؤولية من قبل المتكويين، كما يجب ان يحضون بفرص تطبيق المعارف والمكتسبات الجديدة في مكان عملهم، اضافة الى ضرورة الاهتمام باحتياجات المتكويين الفعلية والاخذ بعين الاعتبار لخبراتهم السابقة، مع العمل على عدم الاكتفاء بأسلوب تكوين واحد وتنوع الاساليب لرفع الفاعلية والإستفادة من التكوين في اقصى درجة ممكنة مما ينعكس ايجابا على المتكون. (نور الدين حاروش:2011،73)

يبدو الى غاية اللحظة ان هناك مبادئ لازالت بحاجة الى ضبطها على غرار التنوع في الاساليب حيث انه والى غاية اللحظة لازال التكوين يعتمد على معلومات نظرية بحث دون ان يكون هناك تنوع في الاساليب المعتمدة، كما ان الاحتياجات التدريبية لم يتم مناقشتها مع الاطراف المعنية للتكوين فهناك معلومات يتم التكوين فيها في مجال اللغة الانجليزية لا تهم بعض التخصصات العلمية ولا حتى المتكون، ثم ان هذه المعارف لم يتم اختبارها لغاية اللحظة في الميدان رغم مرور فترة زمنية على انطلاق العملية. كما أن التكوين بصورته الراهنة تغيب عليه الكيفية التي يفهم من خلالها تكوين الاساتذة الجامعيين في اللغة الانجليزية وفقا لمبادئ التكوين التي يقوم عليها اي نوع من التكوين خصوصا في ظل مبدا التكرار والمران (3 ساعات اسبوعيا)، وايضا مبدا الدافع والحافز الذي لا يكاد يظهر في منظومة التكوين الذي لا يرتبط باي ثواب ولا عقاب.

ب- اشكالية التوقف عند التكوين النظري: يرتبط التكوين عادة بنوعين احدهما نظري والآخر تطبيقي، فالتكوين الجيد هو الذي يعمل على تطبيق مبدأ التوفيق بين ما هو نظري وما هو تطبيقي عبر اتاحة الفرصة للمتكون تطبيق ما تم الحصول عليه من معارف جديدة وهذا يمر دائما من بوابة تنظيم محتوى برنامج التكوين بما يضمن هذا التزاوج، ثم ان عملية الاستعانة بالوسائل البيداغوجية التي تعمل على الدعم والايضاح تلعب دورا مهما في هذا الدمج بين النوعين، دون ان يتم اهمال الطرق البيداغوجية والعمل على تجاوز التقليدية منها التي لا تعتمد على وسائل دعم كبيرة والتركيز على الطرق الحديثة او ما يعرف بالطرق النشطة التي تستند الى استخدام الوسائل الخاصة بالدعم والايضاح يكون عمادها المشاركة. (عبد الكريم بوحفص: 196: 2010)

فتكوين الاساتذة الجامعيين في واقعه الراهن يرتبط بصورة كلية بنوع واحد من التكوين وهو التكوين النظري دون ان يضمن تزاوجا مثمرا بينه وبين النوع الثاني من التكوين، وهو ما يجعله غير كافيا في رفع مستوى الاساتذة بالقدر الذي يسمح لهم بالتدريس باللغة الانجليزية خصوصا انه لا يستهدف تحسين النطق ومخارج الحروف، اي ان هذا التكوين يخلو من البعد العملي الذي يستهدف رفع الكفاءة والفعالية. كما لا يعتمد على استخدام الوسائل المتعلقة بالدعم والايضاح ولا يعتمد الى تنوع في طرق التكوين للحد الذي يضمن معه تحقيق الاهداف التي ترتبط بالتكوين اولا وبالانتقال الى اللغة الانجليزية ثانيا.

ج- اشكالية تحديد احتياجات التكوين: قبل بدا عملية التكوين يفترض بداية تحديد الاحتياجات التدريبية بصورة دقيقة وواضحة حول ما الذي نريده بالضبط وهذا يمر عبر الوقوف على النقائص ونقاط الضعف الحقيقية، وتعرف الاحتياجات التدريبية على انها: "مجموعة المؤشرات التي تكشف عن وجود فرق بين الاداء الحالي، والاداء المرغوب فيه للأفراد بسبب نقص، معارف، وقدرات، ومهارات هؤلاء الافراد، وما

يشوب سلوكهم واتجاهاتهم من قصور". (حسن احمد الطعاني: 2002، 29)، هذا الامر يتقاطع مع أحد اهم المتطلبات التي يجب توفرها في الموارد البشرية لمجتمعات المعرفة حيث ان جمعية العمل الامريكية قد اكدت على ضرورة اكتساب الافراد مهارتين اساسيتين الى جانب مهارات اخرى حيث ترتبط الاولى بفهم التداخلات الثقافية نظرا للتنوع البشري في التنظيمات في صورتها الحديثة لأجل اجتياز حاجز الاختلاف الثقافي والمعرفي، اما المهارة الثانية فتتحدد في مهارة الاتصال التي تتدخل فيها اللغة بدور كبير في الربط بين الافراد والثقافات وحتى المعارف. (كمال عبد الحميد زيتون: 2002، 148، 149)

يدفع هذا لإثارة مدى القيام لجرد فعلي لحاجات التكوين في الجامعة الجزائرية عبر تحديد دقيق مسبق بشكل موضوعي ومتأني لاحتياجات التكوين وارتباط هذا التحول السريع بدراسات حقيقية جديدة تلخص بصورة واقعية الحاجات الفعلية للأساتذة في تكوينهم في اللغة الانجليزية، علما بان موضوع الاحتياجات التدريبية ليس مجرد تبرير فقط، بل هو تحليل واستقصاء للاحتياجات الفعلية للتكوين. وما إذا كان الخلل يرتبط حقيقة بقصور في لغة التدريس ام ان الامر يمكن ان يعزى الى اسباب اخرى على غرار الجانب التنظيمي او الى نظام التعليم العالي برمته.

د-اشكالية تحديد الموضوعات التكوينية: يرتبط التكوين دائما بمجموعة من الاهداف التي يسعى لتحقيقها وهذا يتأتى عبر ضبط دقيق لموضوعات التكوين والمهارات التي يتم العمل على تطويرها وتحديثها او ما يعرف بعملية تحديد المادة التدريبية والتي يقصد بها " مجموعة من المعلومات او المفاهيم او الحقائق او الامثلة او النماذج العملية التي تشرح وتوضح موضوعا معيناً حيث يجب اخراج هذه المادة في شكل يتناسب مع المستوى العلمي والعملية للأفراد. (محمد الصيرفي: 186، 2007)

يكتفي التكوين في صورته الحالية لتزويد المتكونين بمعلومات عابرة للتخصصات اي انها غير تخصصية في مجال المتكون وهذه المعلومات يمكن التكوين فيها حتى خارج حدود الجامعة اذ ان غالبية الاساتذة يشتركون في كونهم يحتاجون للاتصال باللغة الانجليزية اضافة الى التحكم في المصطلحات ولغة التخصص اذ يجب التساؤل مثلا عن ضرورة تعلم مادة الحضارة البريطانية في مدة تكوين قوامها ثلاث(3) ساعات اسبوعيا، كما ان المطبوعات او الكتب والافلام والوسائل الاخرى التي تتضمن مواد التكوين غير مفعلة الى غاية اللحظة مما يعطي بان المعلومات المقدمة هي معلومات عامة.

هـ- اشكالية تقييم مخرجات التكوين: ان لكل نظام مدخلات وعمليات وايضا مخرجات اذ ان التكوين لا بد ان ينتهي الى عملية تقييم لما تم التوصل اليه في عملية التكوين حتى لا ينطبق عليه شعار "التكوين لأجل التكوين" وهو الامر الذي يمكن الوقوف عليه على اثر عملية تقييم للعملية التكوينية وعملية تقييم التكوين تكون اثناء وبعد التكوين بغية التأكد من ان البرنامج يسير بشكل منتظم وجيد، ثم تجري بعد ذلك عملية التقويم والتي تعني التشخيص والعلاج، واصدار الاحكام من خلال المتابعة واستطلاع آراء المتكونين لمعرفة نقاط القوة لأجل تعزيزها، ومعرفة نقاط الضعف لتلافيها مستقبلا.(رافدة الحريري:2018،89) فمن المتعارف عليه ان هناك العديد من الطرق التي تستخدم في عملية تقييم العملية التكوينية منها التقييم القبلي والبعدي او التقييم على الساخن والتقييم على البارد، الان ان التقييم في عملية التكوين في صورتها الراهنة تعتمد على الامتحان فقط كآلية يتم من خلالها تقييم المكتسبات، دون الرجوع الى المتكون لإبداء وجهة نظره بخصوص التكوين في كل جوانبه. فعملية التقييم هذه ان وجدت على الصعيد المركزي فهي لم تقف على النقائص التي يمكن ان تعترى العملية التكوينية، فكان من المفترض على الاقل ان يكون هناك استقصاء للأساتذة يقيمون من خلاله مدى

الاستفادة من التكوين، ومدى قدرتهم الفعلية لغاية اللحظة على التدريس باللغة الانجليزية دونما اي نقائص.

ثالثا: اللغة الانجليزية والجامعة رؤية استشرافية:

ان عملية التحول والانتقال نحو اي لغة ليست بالعملية المستحيلة كما انها ليست عملية سهلة تتم بقرارات غير موضوعية تغيب عنها عملية التحليل وتحديد الاهداف ومتابعة ومرافقة هذا التحول حتى يسير نحو وجهة صحيحة، فهذا الانتقال يجب ان تروى له الارضية حتى يبنى على اسس صلبة وسليمة ترسخ دعائمه، وعليه يمكن وضع بعض الخطوط التي يمكن لها ان تركز مستقبل اللغة الانجليزية في الجامعة وان تنامي بالجامعة عن اي صراع لغوي تحت اي شكل من الاشكال، وعليه يمكن الوقوف عند النقاط التالية: أ-ربط اكتساب اللغة الانجليزية كشرط للتوظيف بالجامعة: لا يستجيب التوظيف بصورته الحديثة لتطلعات الوزارة المعنية التي تسعى على الاقل للتحول في تدريس بعض المقاييس باللغة الانجليزية وتكريسها كلغة للبحث ولولوج مجتمعات المعرفة، فالتوظيف في الجامعة الجزائرية لا يشترط لغاية اللحظة ان تكون لمن يتقدم لوظيفة اكااديمية الامام المسبق باللغة الانجليزية تفاديا لتكوينه بعد ولوج الجامعة.

ب- اعادة النظر في منظومة تكوين المكونين في اللغة الانجليزية: ان فلسفة التكوين في صورتها الحالية تحتاج الى اعادة النظر بخصوصها نظرا للنقائص من ناحية نوعية التكوين والوسائل والطرق التي يعتمد عليها التكوين اضافة الى تقييم عملية التكوين ومنه يجب القيام بعملية تشخيص دقيق لما انجز الى غاية اللحظة وعرضه للنقاش والتمحيص.

ت- تشجيع الاحتكاك مع جامعات تعتمد اللغة الانجليزية كلغة تدريس: هناك العديد من الجامعات بما في ذلك العربية منها تعتمد في تخصصات متنوعة على التدريس

باللغة الانجليزية يجب الاحتكاك بها من قبل هيئة التدريس ليكون هذا أحد المحفزات التي تدفع للاهتمام بهذه اللغة كلغة يمكن للأساتذة التفاعل معها واقعيًا.

ث- الاهتمام بالتكوين والتعلم الذاتي والمستمر: نظرا لان التحول نحو التدريس باللغة الانجليزية يكتسي اهمية بالغة ويثير ايضا حساسية كبيرة فان التعليم عن بعد والاعتماد على التكوين الذاتي من قبل هيئة التدريس يمكنه الرفع من مستوى الاساتذة في تحصيل اللغة الانجليزية عبر الاعتماد على برامج للمحاكاة تسهم في تحسين النطق وتطوير المعلومات المتخصصة.

ج- خلق جو من التنافس الايجابي: يمكن لخلق بيئة تنافسية بين الهيئة الاكاديمية للجامعة ان يرفع من استخدام اللغة الانجليزية عن طريق خلق محفزات تدفع لإثارة هيئة التدريس نحو تكثيف استخدام اللغة الانجليزية وتحسين مستواهم المعرفي فيها.

خاتمة:

على الرغم من ان تعلم اللغات يكتسي اهمية بالغة تسهم في تعميق التفكير مقارنة باستخدام لغة واحدة، الا ان الامر لا يجب معه اتهام اللغة العربية بالقصور لان الانشغال ايضا يجب ان ينصب على ضرورة ترقية اللغة العربية في مجال البحث العلمي والابداع والتطوير، لان المشكلة لا تبدو بانها تتعلق بإحلال لغة مكان اخرى، ثم ان التحول للتدريس بلغة اخرى لا يجب ان يمر عبر قرارات غير مدروسة لا تنبع من رصد لنقاط الضعف والقوة وتحليل مستفيض للبيئة الداخلية والخارجية بغية رسم الاستراتيجيات التي ترافق وتؤطر هذا الانتقال في الجامعة كما في المجتمع. فالتكوين في صورته الحالية يحتاج الى ان يكون فيه التقييم من الاتجاهين سواء من قبل القائمين بالتكوين او من قبل المتكويين أنفسهم باعتبارهم جزء من العملية.

المراجع والمصادر:

- 1- سمية، جلايحي(2019): علم اللغة الاجتماعي، النشأة والتطور، مجلة اللغة العربية، المجلد21، العدد46، المجلس الاعلى للغة العربية، الجزائر.
- 2- القانون 91- 05 المؤرخ في 30 جمادى الثانية 1411 الموافق ل16 يناير 1991.
- 3- جريدة اوراس الالكترونية 04 نوفمبر 2024
<https://www.awras.com/%D9%88%D8%B2%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%81%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%AA%D8%AE%D9%84%D9%89-%D8%B9%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%BA%D8%A9>
- 4- شتا، السيد علي (1997): علم الاجتماع اللغوي، دزن طبعة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.
- 5- لويس، جان كالفي (2008): حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة: حسن حمزة، الطبعة الاولى، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، لبنان.
- 6- محمد عفيف، دمياطي (2017): مدخل الى علم اللغة الاجتماعي، الطبعة الثانية، مكتبة لسان عربي للنشر والتوزيع، إندونيسيا.
- 7- بن ناجي، ايمن الطيب (2018): التخطيط والسياسة اللغوية في ليبيا، قراءة في القوانين والتشريعات الصادرة، مجلة التخطيط والسياسة اللغوية، السنة الثالثة، العدد السادس، مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. المملكة العربية السعودية.
- 8- كولماس، فلوريان (2000): اللغة والاقتصاد، ترجمة: احمد عوض، عالم المعرفة، الكويت.
- 9- ابراهيم، السعيد مبروك (2012): تدريب وتنمية الموارد البشرية بالمكتبات ومرافق المعلومات، الطبعة الاولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الاسكندرية، مصر.
- 10- حاروش، نور الدين (2011): ادارة الموارد البشرية، الطبعة الاولى، دار الامة للطباعة والترجمة والتوزيع، الجزائر.
- 11- الطعاني، احمد حسن (2002): التدريب مفهومه وفعالياته، بناء البرامج التدريبية وتقييمها، الطبعة الاولى، دار الشروق للنشر والتوزيع.

- 12- زيتون، كمال عبد الرحمن (2002): تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصال، دون طبعة، عالم الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- 13- الصيرفي، محمد (2007): ادارة الموارد البشرية، الطبعة الاولى، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
- 14- رافدة، الحريري (2018): اتجاهات حديثة في ادارة الموارد البشرية، دون طبعة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الاردن.